فى ندوة للتأمينات الاجتماعية بالسودان:

التأمين الزراعى للفلاحين ليس رفاهية

أوصت الندوة التى عقدت بالمركز العربى للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم بعنوان «الحماية الاجتماعية للعاملين بالقطاع الزراعى» بضرورة السعى نحو تنمية مساحة وإنتاجية الأراضى الصالحة للزراعة لتتوافق مع معدلات تزايد السكان بالريف كذلك تدريب العمال الزراعيين على الأساليب الحديثة للزراعة وللتصنيع الزراعى والتخزين والتسويق لتحقيق الأمن الغذائى والتخفيف من حدة الفقر.

كما طالبت بزيادة مد نطاق الضمان الاجتماعى أفقيا ورأسيا للعاملين فى القطاع الزراعى والسعى نحو تحقيق العدالة فى توفير التدابير العامة المتوازنة (اقتصاديا واجتماعيا) لتخفيف المشكلات الاجتماعية ومشكلات الاستخدام وتوفير المساواة فى توزيع الموارد وفى نقل وسائل الانتاج ولتحقيق التكافؤ فى توزيع النمو والعمالة بين الاقاليم والمناطق بما يحقق النهوض بالعمالة بالريف.

واشار د. سامى نجيب المستشار التأمينى لمنظمة العمل العربية الى ضرورة تيسير خدمات برنامج التأمين الصحى بزيادة عدد المراكز الصحية والمستشفيات العاملة فى مجال التأمين الصحى خاصة فى مناطق الريف وضرورة وضع سياسات فعالة لسوق العمل تستهدف تحسين امكان تشغيل العمال فى القطاع الزراعى والمساعدة على إعادة تشغيلهم وضمان دخل مقبول للعمال وأسرهم فى فترات البطالة لموسمية العمل فى الانتاج الزراعى بالاضافة الى تنمية المهارات المطلوبة للعمال لضمان استجابتهم للتقنيات الحديثة.

وأكد ضرورة دعوة الحكومة لتعويض العجز فى الموارد اللازمة ليؤدى التأمين دورة ولايصبح الاشتراك مرهقا للعامل المؤمن عليه وصاحب العمل فى القطاع الزراعى مع أهمية توفير مصادر أخرى (غير مباشرة) مع الاستفادة من تجارب أنظمة الحماية الاجتماعية بالدول المتقدمة والنامية فى شمولها لفئات وشرائح متعددة بما فى ذلك شمول عمال الزراعة والأخذ بعين الاعتبار ضرورة تبادل المعلومات المتعلقة بأنظمة الحماية فيما بين الدول العربية مع توفير نظم الحماية الاجتماعية للعاملين بالقطاع الزراعى من خلال نظم قومية توفر نظم المعاشات الاساسية التى تتحدد عند مستوى الاحتياجات الدنيا الواجب توافرها لجميع المواطنين والتى يتم توفيرها بصفة أساسية من الموارد المالية.

وطالب د. نجيب بالعمل على وضع معايير واضحة لتقييم ورصد المخاطر فى القطاع الزراعى بما يساعد على رسم سياسات الحماية من هذه المخاطر على المستوى الوطنى وبخاصة فيما يتعلق بحظر استخدام وتداول المبيدات المحظورة وطالب الحكومة السودانية بوضع التشريعات الوطنية الخاصة بالعمالة الزراعية التى تكفل حقوقهم الأساسية وتوفر لهم الحماية اللازمة من إصابات العمل والمرض والتقاعد والوفاة كحد أدنى.